الأمم المتحدة

A/75/379–S/2020/965

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 35 و 40 و 86 و 135 من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

في 27 أيلول/سبتمبر 2020، استهدفت القواتُ المسلحة لأرمينيا مواقع القوات المسلحة لأذربيجان على طول خط المواجهة والمناطق المجاورة الآهلة بالسكان في أذربيجان بقصف كثيف، مُستخدمة في ذلك أسلحة من العيار الثقيل والمدفعية ومدافع الهاون. وقد أسفرت هذه الأفعال عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين والأفراد العسكريين. ولحقت أضرارٌ جسيمة بالممتلكات المدنية والبنى التحتية في المنطقة.

وجاء اندلاع الأعمال القتالية الحالية نتيجة سياسة أرمينيا الهادفة إلى إخراج عملية السلام عن مسارها، وبياناتها المُلهبة للمشاعر والمحرّضة على الحرب واستفزازاتها المستمرة في الميدان، بما في ذلك الهجومان المتعمدان اللذان وقعا في نيسان/أبريل 2016 وتموز/يوليه 2020، وتوغل فريق الاستطلاع التخريبي داخل الأراضي الأذربيجانية في آب/أغسطس الماضي والإجراءات المقصودة الهادفة إلى تغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والمادي للأراضي المحتلة في أذربيجان بهدف استعمارها وضمها.

231020 221020 20-13735 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وغياب رد فعل مناسب من المجتمع الدولي على الاستفزازات والأعمال العدوانية والأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها أرمينيا، والكيل بمكيالين والانتقائية المفضوحان فيما يتعلق بالواجبات والالتزامات المعترف بها عالميا في إطار القانون الدولي، مسائل لم تؤد إلا إلى الإسهام في شعور أرمينيا بالإفلات من العقاب واستباحة الأمور لها.

إن العمل العدواني الذي لجأت إليه أرمينيا في 27 أيلول/سبتمبر يشكل انتهاكا صارخا آخر لميثاق الأمم المتحدة، وللقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

وفي البيان الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2020، أعرب الأمين العام عن بالغ قلقه من استئناف الأعمال القتالية، وأدان استخدام القوة، وأعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

غير أن القوات المسلحة لأرمينيا تواصل استهداف السكان المدنيين والأعيان المدنية في أذربيجان عمدا. وحتى المستشفيات والمرافق الطبية وسيارات الإسعاف والمدارس ورياض الأطفال لم تسلم منها. فقد لحقت أضرار بالمرافق الطبية في مقاطعتي أغدام وفيزولي، وبالمدرسة في قرية تازقند في مقاطعة أغدام، وبالمدرسة رقم 1 في مستوطنة شيخارخ في قرية تارتار، وقاعة المحاضرات رقم 2 في مقاطعة تارتار، نتيجة لنيران المدفعية وقذائف الهاون. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قُتل 19 مدنيا أذربيجانيا، من بينهم أطفال ومسنون، وجُرح 55 شخصا، ودُمر أو تضرر 169 منزلا و 40 من الأعيان المدنية الخاصة[1].

وفي صباح يوم 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، استهدفت القوات المسلحة لأرمينيا مدينة تارتار الأذربيجانية بقصف مدفعي شديد. ونتيجة لذلك، قُتل مدني واحد بشظايا قذيفة أصابت محطة حافلات مدينة تارتار. ولحقت أضرار بالغة بمحطة الحافلات. وفي ساعات الصباح، تعرضت أراضي أذربيجان أيضا لقصف صاروخي من مقاطعة غوروس في أرمينيا. وأصابت الصواريخ الخط الأمامي في منطقة جبراييل – فيزولي. ونتيجة لإطلاق نيران صاروخية أخرى، تضرر ما يقرب من 20 منزلا في قرية جوجوغ مرجانلي للنازحين التي بُنيت حديثا، والتي جرى تحريرها من المحتلين الأرمن في عام 2016.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني تتحمّل أرمينيا المسؤولية عنها بموجب القانون الدولي، وهي تستوجب أيضا تحميل مرتكبيها من الأفراد المسؤولية الجنائية عنها، وتقتضي من الأمم المتحدة والأجهزة والآليات المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية الأخرى والمجتمع الدولي ككل أن يتخذوا إجراءات حازمة بشأنها بهدف كفالة المساءلة.

ومن أجل صد العدوان وحرصاً على سلامة السكان المدنيين، قامت القوات المسلحة لأذربيجان بعمليات هجومية مضادة، ممارسةً منها لحق الدفاع عن النفس وفي امتثال تام للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد بصفة خاصة على أن الأعمال القتالية الجارية حاليا تجري حصرا أيضا على أراضي أذربيجان ذات السيادة، كما هو الحال في جميع الأعمال العسكرية السابقة التي وقعت خلال الحرب. وليس على جمهورية أذربيجان مطالب متعلقة بأراض لأي دولة، ولكنها لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها لأي كان.

(1) الأدلة الفوتوغرافية محفوظة لدى الأمانة العامة ومتاحة للاطلاع عليها.

وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، كان جزء من الأراضي المحتلة بأذربيجان قد حرر، وقتل أو جرح نحو 300 2 من جنود القوات المسلحة لأرمينيا، ودمر نحو 146 دبابة ومركبة مدرعة أخرى، وأكثر من 200 قطعة مدفعية، ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة، وقاذفات صواريخ، ونحو 25 منظومة من منظومات الدفاع الجوي، ومنظومة قذائف مضادة للطائرات من طراز S-300، و 6 مراكز للقيادة ومراكز مراقبة خاصة بالقيادة، و 5 مستودعات للذخيرة، وحوالي 50 سلاحا من الأسلحة المضادة للدبابات و 55 مركبة عسكرية. واصطدمت طائرتان أرمينيتان للهجمات الأرضية من طراز "Frogfoot" Su-25 بأحد الجبال وانفجرتا.

والواقع المجرد الكامن في الاستهداف المتعمد للمدنيين ونشر هذا العدد الكبير من القوات والأسلحة في أراضي أذربيجان ذات السيادة يثبت أن أرمينيا هي المعتدي وأن جميع التصريحات العلنية لأرمينيا بشأن التزامها المزعوم بوقف إطلاق النار والتسوية السلمية لا تعدو أن تكون مجرد عبارات رنانة جوفاء وستار من الدخان لإخفاء أهدافها الواضحة المتمثلة في ضم الأرض.

وكما هو معروف، إن المسألة كانت قيد نظر مجلس الأمن من عام 1992 إلى عام 1995. ففي 12 أيار/مايو 1992، اعتمد المجلس مذكرته الرئاسية الأولى (S/23904)، بعد الاستيلاء على شوشا، أكبر مدينة أذربيجانية من حيث عدد السكان ومركز إداري في ناغورنو كاراباخ. غير أنه على الرغم من مطالبات المجلس بـ "وضع حد للعنف"، في 18 أيار/مايو 1992، وعقب قصف مدفعي مباشر من داخل أراضي أرمينيا، احتُلت لاشين، المقاطعة الواقعة بين أرمينيا ومنطقة ناغورنو كاراباخ الأذربيجانية والتي يسكنها أذربيجانيون.

وبحلول نهاية عام 1992، اعتمد مجلس الأمن مذكرتين رئاسيتين أخريين، هما S/24493 (26 آب/أغسطس 1992) و S/24721 (27 تشرين الأول/أكتوبر 1992). غير أنه لم تمنع دوامةَ الحرب هذه التدابير المتخذة داخل المجلس ولا جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. واستمرت الهجمات الأرمنية.

وفي عام 1993، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات (822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993))، تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها وتؤكد من جديد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز حيازة الأراضي باستعمال القوة. ورداً على المطالبات الإقليمية والأعمال القسرية، أكد المجلس أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال الأرمنية انسحاباً فورياً وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان. وفي الفترة من 1993 إلى 1995، اعتمد المجلس أيضا ثلاث مذكرات رئاسية، (S/25199 المؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 1993؛ و S/25539 المؤرخة 6 نيسان/أبريل 1993؛ و S/26326 المؤرخة 18 آب/أغسطس 1993) وبيان رئاسي واحد (S/PRST/1995/21 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 1995).

ومن الواضح أن قرارات مجلس الأمن هي أكثر القرارات المعتمدة حتى الآن مرجعية وإلزاما بشأن المشكلة، وليس لها تاريخ انتهاء. غير أن هذه القرارات لم تنفذ. وعلاوة على ذلك، منذ فترة اعتماد تلك القرارات، لم تساهم محاولات التحلل من التعهدات والالتزامات الرئيسية الواردة فيها إلا في تعميق انعدام الثقة وبالتالي في جعل احتمالات التسوية السياسية احتمالات بعيدة المنال. ولم تسفر جهود الوساطة التي بذلت منذ ما يقرب من 30 عاما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن أي نتائج.

وقد وجهت جمهورية أذربيجان مرارا وتكرارا انتباه المجتمع الدولي إلى أن استمرار عدوان أرمينيا ووجودها غير المشروع في الأراضي المحتلة بأذربيجان هما السببان الرئيسيان للحرب وحالات التصعيد المتكررة على أرض الواقع. وصرحت أيضا باستمرار جمهورية أذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من احتلال أراضيه ومن التشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، بأنها الطرف الأكثر اهتماما بإيجاد حل مبكر ودائم للنزاع.

وعلى النقيض من ذلك، لقد أثبتت أرمينيا اقتناعا الراسخ بوجود بديل للسلام والحل السياسي، من خلال استخدامها القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، وانتهاكها المتكرر لوقف إطلاق النار ولجوئها للاستفزازات المسلحة. وسبب ذلك ببساطة هو أن مطالب أرمينيا الإقليمية وأعمالها العسكرية كانت تستهدف منذ البداية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومنذ وقف الأعمال القتالية في عام 1994، لم تشارك أرمينيا أبدا بصدق في المفاوضات. وكان الغرض الوحيد لأرمينيا هو توطيد الاحتلال وتحقيق ضم أراضي أذربيجان تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام.

إن إحلال السلام والأمن والاستقرار يتطلب، في المقام الأول، انسحاب القوات المسلحة لأرمينيا انسحاباً فورياً وكاملا ودون شروط من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان داخل حدودها المعترف بها دولياً، وعودة النازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

ومع ذلك، في عام 1994 ذكر الأمين العام آنذاك ما يلي:

”إن موقف الأمم المتحدة يستند إلى أربعة مبادئ وردت في مختلف قرارات مجلس الأمن. فالمبدأ الأول هو السلامة الإقليمية لأذربيجان؛ والمبدأ الثاني هو حرمة الحدود الدولية؛ والمبدأ الثالث هو عدم جواز استخدام القوة لحيازة الأراضي؛ والمبدأ الرابع هو الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة بأذربيجان“ (النشرة الصحفية SG/SM/5460 المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 1994). وذلك يشكل أساس حل النزاع.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 35 و 40 و 86 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **عليف**
السفير
الممثل الدائم